نظرات في ما أخذه ابن الشجري على مكّي في كتاب «مشكل إعراب القرآن»

- ٣ -

الدكتور أحمد حسن فرحات

٢٣ ـ في إعراب «والذين لايجدون إلا جهدهم»:

قال ابن الشجري[١]:

ومن أغاليطه ـ أي مكي ـ في سورة براءة ماقاله في قوله تعالى: «الذين يلمزون المطّوّعين من المؤمنين في الصدقات والذين لايجدون إلا جُهدهم فيسخرون منهم[٢]».

قال ـ أي مكي ـ: «والذين لايجدون»: في موضع خفض عطف على المؤمنين، ولا يحسن عطفه على «المطوعين»، لأنه لم يتم اسماً بعد، لأن «فيسخرون» عطف على «يلمزون»، هكذا ذكره النحاس في الإعراب له، وهو عندي وهم منه»[٣].

قال ابن الشجري:

يعني أن النحاس ذكر أن قوله: «والذين لايجدون» عطف على

---

(١) أمالي ابن الشجري ج/٢/ صفحة: ٤٦٣

(٢) سورة التوبة: ٧٩

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٦٨

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

« المطوعين » ومنع هو من هذا ، لأن المطوعين بزعمه لم تتم صلته ، وليس الأمر على ما قال ، بل صلة الألف واللام من « المطوعين » آخرها قوله : « في الصدقات » .

واحتج بأن « المطوعين » لم تتم صلته بعطف « يسخرون » على « يلمزون » ، وأي حجة في هذا ؟ و « يلمزون » قبل « المطوعين » . وزعم أن « الذين لايجدون » عطف على المؤمنين . وهذا غير صحيح ، لأن تقدير الكلام على قوله : يلمزون من تطوع من المؤمنين ومن الذين « لايجدون إلا جهدهم » فيكون « الذين لايجدون إلا جهدهم » غير مؤمنين ، لأن المعطوف يلزمه أن يكون غير المعطوف عليه . تقول : جاءني أصحابك والرجال النصارى ، فتكون النصارى غير أصحابك . وجاءني الرجال النصارى وأصحابك فيكون أصحابك غير نصارى .

والصواب عطف « الذين لايجدون » على « المطوعين » فالتقدير : يلمزون الأغنياء المطوعين ، ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة الذين لايجدون إلا جهدهم ، وذلك أن عبد الرحمن بن عوف أتى بصُرّةٍ من الذهب تملأ الكف ، وأتى رجل يقال له أبو عقيل بصاع من تمر فعابه المنافقون بذلك فقالوا : رب محمد غني عن صاع هذا .

فالنحاس إذن مصيب ، والراد عليه هو المخطىء .

وقبل أن نناقش هذه المسألة يحسن أن نذكر ماقاله فيها المفسرون وأهل الاعراب :

ذكر السمين في كتابه « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون[1] » القول بنصب « الذين لايجدون » عطفاً على « المطّوّعين » ، والقول بجر

(١) نسخة مخطوطة في مكتبة عارف حكمة ـ غير مرقمة الصفحات .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

« الذين لايجدون » عطفاً على « المؤمنين » ، ثم رَجّح القول بالنصب عطفاً على « المطوعين » فقال :

« قلت : الأمر فيه كما ذكر ، فإن المطوعين قد تم من غير احتياج لغيره ».

أما السفاقسي في كتابه « إعراب القرآن »[1] فقد أورد القولين ، وأيد ابن الشجري فيما ذهب إليه وذكر أقواله بعينها ، ثم علق على ذلك بقوله :

« والظاهر : اندراجه ، أي المعطوف ، في المعطوف عليه ، ويسميه بعضهم بالتجريد بالذكر للتشريف ، وكان أبو علي الفارسي يذهب إلى أن المعطوف في هـذا وشبهه لم يندرج فيما عطف عليه ، قال : لأنه لايسوغ عطف الشيء على مثله .

وقال الألوسي[2] : عطف على « المطوعين » وهو من عطف الخاص على العام . وقيل عطف على المؤمنين ، وتعقبه الأجهوري بأن فيه إيهام أن المعطـوف ليس من المؤمنين . وقال أبو البقاء : وهو عطف على « الذين يلمزون » وأراه خطأً صرفاً .

وجاء في « إعراب القرآن » المنسوب للزجاج :

وأما قوله تعالى « الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين » :

فالذين يلمزون : مبتدأ ، وخبره : سخر الله منهم . ومن نصب « زيداً مررت به » كان « الذين » : منصوباً عنده ، ولا يكون : « فيسخرون » : خبره ، لأن لمزهم للمطوعين لايجب عنه سخريتهم بهم . كما أن الإنفاق يجب عليه الأجر ، في قوله : « الذين ينفقون أموالهم » ، إلى قوله : « فلهم

---

(١) نسخة مخطوطة في مكتبة الحرم النبوي ـ غير مرقمة الصفحات .

(٢) ج/١٠/ صفحة : ١٣١

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أجرهم »[١] وإذا لم يجب عنه ، كان « فيسخرون » ، عطفاً على « يلمزون » أو على « يجدون » .

ثم يقـــول :

وموضع « والذين لايجدون » : جر تابع للمؤمنين ، أو نصب تابع للمطوعين . والظرف ، أعني : « في الصدقات » : يتعلق بـ « يلمزون » دون « المطوعين » للفصل بين الصلة والموصول . أي : يعيبون في إخـــراج الصدقات لقلتهـا[٢] ...

وقال أبو حيان في البحر المحيط[٣] :

« والأحسن في الاعراب : أن يكون الذين يلمزون مبتدأ . وفي الصدقات : متعلق بـ « يلمزون » و « الذين لايجدون » : معطوف على المطوعين . كأنه قيل : يلمزون الأغنياء وغيرهم . و « فيسخرون » : معطوف على « يلمزون » .... قال : وقيل : « والذين لايجدون » : معطوف على « المؤمنين » وهذا بعيد جداً ... » .

وقال القرطبي[٤] : « والذين » : في موضع خفض عطف على المؤمنين ولا يجوز أن يكون عطفاً على الاسم قبل تمامه » .

والذي يظهر لنا من أقوال المفسرين والمعربين أن بعضهم يرجح الجر

---

(١) البقرة ٢٧٤

(٢) إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ج/٢/ صفحة : ٧٤٩ . تحقيق إبراهيم الابياري ، وانظر أيضاً : صفحة ٦٣٨ من نفس الجزء .

(٣) البحر المحيط ج/٥/ صفحة : ٧٦

(٤) تفسير القرطبي ج/٨/ صفحة ٢١٥

هدية مجمع اللغة العربية بالقاهرة مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عطفاً على المؤمنين . والأكثر يرجح النصب عطفاً على « المطوعين » . والذي يرجح الجر يحتج بأن « المطوعين » لم تتم اسماً . في حين يقول الآخر : إن الكلام قد تم وليس بحاجة إلى الاسم ، ويورد على عطف « الجر » إيهام أن يكون « الذين لايجدون » غير مؤمنين .

ومنشأ الخلاف — فيما أرى — يعود إلى « المطوعين » هل هم فريق واحد أو فريقان ؟ فإذا كانوا فريقاً واحداً تم الكلام عند قوله « في الصدقات » كما يقول ابن الشجري وغيره ، ثم يعتبرون عطف « الذين لايجدون » على « المطوعين » من عطف الخاص على العام ، أو من التجريد بالذكر .

وإذا كان « المطوعين » فريقين وهم الأغنيا. والفقراء ، لايتم الكلام عند قوله : « في الصدقات » لأن « الذين لايجدون » من صلة « المطوعين » ، وفي هذه الحالة لايحسن العطف على « المطوعين » بل يكون العطف على « المؤمنين ».

وبناء على هذا الأصل ، نرى أن الفريق الأول الذي عطف « الذين لايجدون » على « المطوعين » من باب التجريد أو من عطف الخاص على العام كما قال ، نجد هذا الفريق حينما يعمد إلى التقدير ينقض ادعاءه أنهما فريق واحد ويجعلهما فريقين ، حيث يقول ابن الشجري :

« والصواب : عطف « الذين لايجدون » على « المطوعين » فالتقدير : يلمزون الأغنياء المطوعين ويلمزون ذوي الأموال الحقيرة الذين لا يجدون إلاّ جهدهم » .

ويستدل ابن الشجري على تقديره — هذا — بما رُوي من أسباب النزول حيث يقول : « وذلك أن عبد الرحمن بن عوف أتى بصرّة من

هذا موقع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ذهب تملأ الكف ، وأتى رجل يقال له أبو عقيل بصاعٍ من تمر ، فعابه المنافقون بذلك ، فقالوا : لرب محمد غني عن صاع هذا » .

وبمثل ذلك قدر أبو حيان حيث قال : « كأنه قيل : يلمزون الأغنياء وغيرهم » .

فعلى هذين التقديرين المتشابهين ، لايمكن أن يكون الفقراء من الأغنياء ، أو داخلين فيهم وخُصّوا بالذكر تشريفاً ، كما لايمكن أن يكون « الأغنياء » : عاماً ، والفقراء : خاصاً .

ولا شك أن الذي ألجأهم إلى هذا التقدير « أسباب النزول » ، أما الآية فليس فيها مايشير إلى « الأغنياء » .

وإذا قلنا إنهما فريقان لايسوغ هذا العطف ، لأن معناه أن الفريق الثاني ليس متطوعاً وليس مؤمناً ، في حين قد تطوع بجهده الذي وجده ، وهو مؤمن لاشك في إيمانه .

إنما يسوغ أن نعطف « الذين لايجدون » على « المؤمنين » وبذلك يكون « المتطوعين » فريقين ، فريق « المتطوعين من المؤمنين » وفريق « المتطوعين من الذين لايجدون » .

أما اعتراض ابن الشجري وغيره بأن في ذلك إيهاماً حيث يكون « الذين لايجدون » غير مؤمنين « فهو غير وارد في رأينا » لأن كلمة « المؤمنين » ـ هنا ـ جاءت بدلاً من كلمة « الموسرين » لنكتة بلاغية ، وهي أن الموسرين حينما قدموا أموالهم الكثيرة ، لمزهم المنافقون ، فقالوا : لم يفعلوا ذلك إلا رياءً ، فجاءت كلمة « المؤمنين » لترد هذا اللمز الذي هو

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

في الحقيقة طعن في إيمانهم ، ومما يؤكد هذا أسباب النزول[1] التي تشير كلها إلى أن « الموسرين » لُمِزوا في إيمانهم ، في حين لُمِز الفقراء بمقدار ما تصدقوا به . ومن هنا جاءت كلمة « والذين لايجدون إلا جهدهم » بدلاً من كلمة الفقراء .

وأيضاً فإن « من المؤمنين » : حال من ضمير « المطوعين » . وهذا يعني أن القرآن لايريد أن يصف المطوعين بأنهم مؤمنون لمجـــرد البيان فذلك معروف من سياق الآيات السابقة ، وإنما قصد أن يذكر هذا ويعلنه حين تعرض هذا الوصف للخدش بلمز المنافقين واتهامهم الموسرين بالرياء ، فكان وصفهم « بالمؤمنين » . رداً لقيل المنافقين وطعنهم في إيمانهم .

وعلى هذا الأساس : يبدو لنا أن إعراب الجر عطفاً على « المؤمنين » ليس هناك مايرد عليه ، كما يرد على إعراب النصب عطفاً على « المطوعين ».

ثم إن مكياً لم يصرح بعدم جواز عطف « الذين لا يجدون » على « المطوعين » وإنما قال : ولا يحسن عطف « الذين لايجدون » على « المطوعين » لأن « المطوعين » لم تتم اسماً بعد ، غير أن القرطبي قد صرح بعدم الجواز .

وهذ كله إنما يجوز فيما لو صحّ فهم ابن الشجري لعبارة مكي في مشكل الإعراب غير أن الرجوع إلى كتاب النحاس يحسم المشكلة من أساسها ويغير طبيعة المعركة التي فتحها ابن الشجري حيث نرى أن رأي النحاس هو القول بإعراب الجر دون النصب ، وبذلك يكون الكلام الذي نقله مكي في كتابه هو عبارة النحاس نفسها ، ويكون معنى قول مكي :

---

(١) أنظر أسباب نزول الآية في تفسير ابن كثير : ج /٢/ صفحة ٤٠١ ـ ٤٠٢ مكتبة النهضة الحديثة (١٣٨٤ - ١٩٦٥) .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

« هكذا ذكره النحاس في الإعراب له » يعود على الكلام السابق بتمامه لا على جزء منه كما أراد ابن الشجري أن يفهم . ويكون قول مكي « وهو عندي وهم منه » رداً لقول النحاس بإعراب الجر ، وهو الرأي نفسه الذي يذهب إليه ابن الشجري ، وبذلك يكون ابن الشجري متوهماً فهو لايخطيء مكياً في الحقيقة وإنما يقف إلى جانبه ، ولا يدافع عن النحاس بل يهاجمه ، وهكذا تتغير طبيعة المعركة وطبيعة المواقع ، وبذلك لايستطيع ابن الشجري أن يقول : إن هذه من زلات مكي ، لكنها من زلات النحاس !!

٢٤ – في إعراب « استعجاله بالخير » .

قال ابن الشجري(١) .

وقال ـ أي مكي ـ في قوله تعالى في سورة يونس :

« ولو يُعَجِّلُ الله للناسِ الشّر استعجالَهُم(٢) » .

قوله : « استعجالهم » : مصدر ، تقديره : استعجالاً مثل استعجالهم ، ثم أقام الصفة وهو « مثل » مقام الموصوف ، وهو : الاستعجال . ثم أقام المضاف إليه ، وهـو : « استعجالهم » مقام المضاف ، وهو مثل . هـذا مذهب سيبويه .

وقيل : تقديره : في استعجالهم ، وقيل : كاستعجالهم ، فلما حذف حرف الجر نصب ، ويلزم من قدر حذف حرف الجر منه أن يجيز : زيد الأسد ، فينصب « الأسد » على تقدير : كالأسد(٣) .

قلت ـ أي ابن الشجري :

لا يلزم من قدر الكاف في قوله « استعجالهم » أن يجيز « زيد الأسد »:

(١) أمالي ابن الشجري ج/٢/ صفحة ٤٦٥

(٢) يونس : ١١ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٥

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لأن الكاف حرف شاعت فيه الاسميه ، حتى دخل عليه الخافض ، وأسند إليه الفعل ، وليس من الحروف الخافضة التي إذا أسقطتها نصبت مابعدها ، وانما هي أداة تشبيه ، إذا حذفت جرى مابعدها على إعراب ماقبلها ، كقولك : فينا رجل كأسد ، ورأيت رجلًا كأسد ، ومررت برجل كأسد . تقول إذا ألقيتها : فينا رجل أسد ، ورأيت رجلًا أسداً ، ومررت برجل أسد ، فلا يجوز زيد الأسد ـ بالنصب ـ لأن منزلتها منزلة مثل ، في قولك : زيد مثل بكر ، تقول إذا حذفت « مثل » : زيد بكر ، كما قال تعالى : « وأزواجه أمهاتهم[1] » . ولعمري ان قول سيبويه في الآية هو الوجه . ومن قدر الكاف وحذفها فنصب مابعدها ، فلأن ماقبلها منصوب » .

ونقول : إن الذين قدروا حذف الكاف إنما قدروها في مجال الاعراب . واعتبروا مابعدها منصوباً بنزع الخافض قال النحاس[2] : استعجالهم ـ على قول الأخفش والفراء ـ بمعني كاستعجالهم ، ثم حذف الكاف ونصب . قال الفراء : كما تقول : ضربت زيداً ضربك ، أي : كضربك » ... ثم يقول النحاس : وحكي الأخفش : « زيد شرب الإبل » . ولو جاز ماقال الأخفش والفراء لجاز زيد الأسد ، أي : كالأسد ، فهذا بيّن جداً ، أما كون الكاف حرف تشبيه ، فهذا صحيح ، ولكن المجال ـ هنا ـ ليس مجال بحث في التشبيه ، وإنما هو مجال بحث في الإعراب ، أما القول بأنه إذا ألقيت الكاف جرى إعراب مابعدها على ماقبلها ، فمعنى ذلك أننا رجعنا إلى الإعراب الأول ، ولا يكون إذن في هذا التقدير وجه ثان للإعراب ، وإنما هناك وجه واحد فقط . وما حكاه مكي عن الذين قدروا الكاف وحذفها ،

(١) الأحزاب : ٦

(٢) إعراب القرآن للنحاس ـ مخطوطة تركية ـ ورقة : ٩٢

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

إنما قاله على أساس أنهم نصبوا ما بعد الكاف بنزع الخافض ، وعلى هذا كلامه سديد ولا اعتراض عليه .

٢٥ ـ في أصل كلمة « فزيلنا » :

قال ابن الشجري[١] :

وقال ـ أي مكي ـ في قوله تعالى : « فزيلنا بينهم وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون[٢] » .

(هو « فعّلنا » من زِلتُ الشيء عن الشيء ، فأنا أزيلُه ، إذا نحيته . والتشديد للتكثير ، ولا يجوز أن يكون « فيعلنا » من زال يزول ، لأنه تلزم فيه الواو ، فيقال : زوّلنا . وحكى الفراء أنه قرئ « فزايلنا » من قولهم : لا أزايل فلانا ، أي : لا أفارقه ، فأما قولهم : لا أزاوله ، فمعناه لا أخايله . ومعنى « زايلنا » و « زيلنا » واحد[٣]) ـ انتهى كلامه .

ويقول ابن الشجري : أما قوله : « لا يجوز أن يكون « فيعلنا » من زال يزول ، لأنه يلزم فيه الواو ، فيقال : « زولنا » ، فغير صحيح ، من قِبَل أنه لو كان « فيعلنا » من زال يزول كان أصله « زيولنا » ثم تصبح الواو ياء ، لوقوع الياء قبلها ساكنة ، ثم تدغم الياء في الياء ، فيقال : « زيلنا » وذلك أن من شرط الياء والواو إذا تلاصقتا ، والأولى منهما ساكنة أن تقلب الواو ياء ، ولا تقلب الواو ياء واواً ـ كما زعم مكي ـ .

فما تقدمت فيه الياء قولهم في « فَيْعَل » من الموت : « ميّت » ومن

---

(١) أمالي ابن الشجري ج/٢/ صفحة : ٤٦٦

(٢) يونس : ٢٨ (٣) مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٠

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

هان يهون ، وساد يسود : هيّن، وسيّد . الأصل : ميوت ، وهيون ، وسيود . ففعل فيهن ماذكرنا . ومما تقدمت فيه الواو « الشيْ » و « الطيْ » و « الليْ » مصادر « شويت » و « طويت » و « لويت » أصلهن : شوى ، وطوى ، ولوى ، ثم صرن إلى القلب والإدغام » .

ونقول : إننا لانريد أن ندخل في تفاصيل مغالطات ابن الشجري ونناقش في جزئياتها بل يكفي أن نناقش محل الشاهد ، لأنه يبتعد عن محل الشاهد ، ويأتي بأمثلته في نأي عنه ، ليوهم القارىء بصحة مغالطته وخطأ الآخرين .

ولكن ماقصده ابن الشجري - هنا - لايستقيم ، ولو كان صحيحاً لصح أن نقول - في الأمثلة التي جاء بها في الصيغة التي نحن بصددها « فيعلنا » - ميّتنا بدلاً من موتنا ، وهيّنا ، بدلاً من هونا ، وسيّدنا بدلاً من سودنا ، وشيّينا بدلاً من شوينا ، وطيّينا بدلاً من طوينا ، وليّينا بدلاً من لوينا . ولا ندري إن كان ابن الشجري يوافق على هذا أم لا ؟

وقد قال أبو حيان(١) : « وقال الواحدي : التزييل والتزيّل والمزايلة : التمييز والتفريق - انتهى - .

وزيّل مضاعف للتكثير وهو لمفارقة الحيث(٢) من ذوات الياء بخلاف زال يزول فمادتها مختلفة .

وزعم ابن قتيبة أن زيّلنا من مادة زال يزول وتبعه أبو البقاء . وقال أبو البقاء : « فزيّلنا » : عين الكلمة واو لأنه من زال يزول ، وإنما

(١) البحر المحيط - لأبي حيان : ١٥٢/٥

(٢) هكذا في الأصل .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قلبت ياءً لأن وزن الكلمة فيعل أي : زيوَلنا مثل : بيطر وبيقر، فلما اجتمعت الواو والياء على الشرط المعروف قلبت ياء - انتهى » .

ثم يعلق على ذلك أبو حيان قائلاً :

« وليس ذلك بجيّد لأن « فعّل » أكثر من « فيعل » ولأن مصدره تزييل ، ولو كان « فيعل » لكان مصدره فيعلة فكان يكون زيلة كبيطرة ، لأن « فيعل » ملحق بـ « فعلل » ولقولهم في قريب من معناه زايل ، ولم يقولوا : زاول - بمعنى فارق - إنما قالوه بمعنى : حاول وخالط ... » .

وقد اطلعت في كتاب السمين « الدر المصون في علوم الكتاب المكنون » على ماذكره في هذه الكلمة : قال السمين : قال مكي : ولا يجوز أن يكون « فعلنا » من زال يزول ، لأنه تلزم فيه الواو ، فيكون « زولنا » . قلت - أي السمين - هذا صحيح ، وقد تقدم تحرير ذلك في قوله : « أو متحيزاً إلى فئة » .

٢٦ - في إعراب « من غلٍّ إخواناً » .

قال ابن الشجري[1] :

وقال - أي مكي - في قوله تعالى في سورة الحجر :

« إنّ المتّقين في جناتٍ وعُيون . أدخُلُوها بسلامٍ آمنين . ونزعنا ما في صدورهم مين غلٍّ إخوانا[2] » :

« إخوانا » : حال من المتقين ، أو من المضمر المرفوع في « ادخلوها » ،

---

(١) أمالي ابن الشجري ج/٢/ صفحة : ٤٦٧

(٢) الحجر : ٤٥ - ٤٧

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أو من الضمير الذي في « آمنين » ويجوز أن يكون حالاً مقدرة من الهاء والميم في « صدورهم » .

وأقول - أي ابن الشجري :

إن « إنّ » ليست من الحروف التي تنصب الأحوال ، كما تنصبها « كأن » في نحو كأن زيداً محارباً أسد ، لما في كأن من التشبيه الذي ضارعت به الفعل .

ولكن يجوز أن يكون قوله « إخواناً » : حالاً من الضمير في الظرف الذي هو خبر « إن » لأنه ظرف تام ، والظروف التوام تنصب الأحوال لنيابتها عن الاستقرار أو الكون ، فالتقدير : إن المتقين مستقرون في جنات ، وجاز أن يكون « إخواناً » حالاً من هذا الضمير - على ضعف - وذلك لبعد الحال منه ، لأن مجموع هذه الآيات تشتمل على ثلاث جمل :

الأولى : إن المتقين في جنات .

والثانية : ادخلوها بسلام .

والثالثة : ونزعنا ما صدورهم من غل .

فإن جعلت « إخواناً » حالاً من « الواو » في « ادخلوها » فهي في حال مقدرة ، لقوله : « على سرر متقابلين » ، لأنهم لا يدخلونها وهم متقابلون على سرر ، وإنما يكون ذلك بعد الدخول ، فالتقدير : مقدرين التقابل على سُرُر

وإن جعلت الحال من المضمر في « آمنين » فحسن .

وإن جعلتها من الضمير الذي هو الهاء والميم « في صدورهم » فالحال من المضاف إليه ضعيفة ، وقد بسطت القول في هذا النحو فيما تقدم .

ولكن يُجَوِّز وَيُحَسِّن أن يكون قوله « إخواناً » حالاً من هذا الضمير

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

شيئان : أحدهما : قربه منه ، والآخر : أن المضاف الذي هو الصدور بعض المضاف إليه . فكأنه قيل : ونزعنا مافيهم من غل . فليس هذا المضاف كالمضاف في قول تأبط شراً :

سلبت سلاحي بائساً وشتمتني

فاعرف الفرق بين الحالين .

ونلاحظ على قول ابن الشجري ـ هنا :

أنه لم يخطّيء[1] مكياً ولم يردّ عليه ، وإنما أضاف وجهاً جديداً زيادة على ماذكره مكي من الوجوه الثلاثة ، غير أنه وجّه إعراب مكي وأقواله وفصل القول فيها ، ولا شك أن ذكره لهذه الآية في عداد ماسماه زلات مكي خطأ كبير ، لايليق بابن الشجري ، لأنه يوهم القارىء السريع أن مكياً قد أخطأ في هذة الآية .

---

(١) نعم . قد يفهم من كلام ابن الشجري أنه لايجيز الوجه الأول من الاعراب للتعليل الذي ذكره وهو أن « إن » لاتنصب الأحوال كما تنصب « كأن » .

غير أن الذي قال بهذا الوجه من الاعراب له تعليل آخر ، وذلك كما ذكر صاحب كتاب « الفريد في إعراب القرآن المجيد » مخطوطة المكتبة الأزهرية تحت رقم ٣٢٥٨/٢١٢ ، حيث قال :

وقوله : إخواناً على سرر : حال من أحد خمسة أشياء : إما من المنوّي في « جنات » وهو ضمير المتقين . والعامل : الظرف نفسه . أو من الضمير العامل في « ادخلوها » . أو من المستكن في « بسلام » ؛ لأنه بمعنى : سالمين أو من المستكن في « آمنين » . أو من المضاف إليه في « صدورهم » ، والعامل فيها معنى الاضافة من الممازجة والملاصقة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

٢٧ – في إعراب « أيّهم أشد على الرحمن عتيا » :

قال ابن الشجري[١] :

وقال – أي مكي – في قوله عز وجل في سورة مريم :

« ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا »[٢] :

« ذهب يونس إلى أن « أيُّهم » : رفع بالابتداء ، لا على الحكاية ، ويعلق الفعل وهو « لننزعن » فلا يعمله في اللفظ ، ولا يجوز تعليق مثل « لننزعن » – عند سيبويه والخليل ، وإنما يجوز أن يعلق مثل أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه »[٣] .

قلت – أي ابن الشجري – :

« اختصاصه بالتعليق أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه خطأ ، لأن أفعال العلم تعلق ولها في تحقق الوقوع القدم الراسخة ، فمما علق فيه الماضي منها عن لام الابتداء ، قوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق »[٤] . ومما علق فيه المستقبل منها عن الاسم الاستفهامي قوله : « ولتعلمن أينا أشد عذاباً » .

ونقول : إن ماذكره ابن الشجري – هنا – عن مكي فيه خطأ في النقل ، حيث سقط من كلامه كلمة « مثل » فعبارة مكي كما نقلها ابن الشجري : « وإنما يجوز أن يعلق أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه » . ولو رجعنا إلى كتاب مكي وجدنا عبارته : « وإنما يجوز أن يعلق مثل أفعال الشك وشبهها من مالم يتحقق وقوعه » فلما سقط من كلام ابن الشجري كلمة « مثل » اختل الكلام واحتمل ماحمله ابن الشجري ليرد عليه بعد ذلك .

---

(١) أمالي ابن الشجري ج /٢/ صفحة : ٤٦٨

(٢) مريم : ٦٩ (٣) مشكل إعراب القرآن ٦١/٢

(٤) البقـــرة : ١٠٢

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

فكلمة « مثل » قبل أفعال الشك تشير إلى أن هناك أفعالاً أخرى تعلق وليس المقصود بها شبه أفعال الشك مما لم يتحقق وقوعه ، بدليل أنه قال بعد ذلك : أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه .

وأيضاً فإننا لو رجعنا إلى الآية : « ولقد علموا لمن اشتره » التي استشهد بها ابن الشجري على تعليق الماضي عن لام الابتداء ، فإننا نجد مكياً يعلقها ، وذلك حينما يقول :

قوله « لمن اشتراه » من : في موضع رفع بالابتداء . وخبره : ماله في الآخرة من خلاق . فخلاق : مبتدأ ، ومن : زيدت لتأكيد النفي . وله : خبر الابتداء . والجملة خبر من . واللام : لام الابتداء ، وهي لام التأكيد بقطع مابعدها مما قبلها ، ولا يعمل ما قبل اللام فيما بعدها كحرف الاستفهام وكالأسماء التي تجزم بها في الشرط إنما يعمل في ذلك مابعده . ومنه قوله تعالى : « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلت ينقلبون[1] ، فأي : نصب بـ « ينقلبون » لا بـ « سيعلم » .

٢٨ - في إعراب « إما شاكراً وإما كفوراً » :

... وقبل أن أطلع على النسخة المخطوطة لأمالي ابن الشجري في دار الكتب المصرية - مكتبة تيمور - كنت قد رأيت النسخة المطبوعة في حيدر أباد الدكن عام ١٣٤٩ هـ ، وفيها يقول ابن الشجري[2] :

وقال مكي بن أبي طالب المغربي في مشكل إعراب القرآن :

« أجاز الكوفيون في قوله تعالى : « إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما

---

(١) الشعراء ٢٢٧

(٢) أمالي ابن الشجري : ج/٢/ صفحة : ٣٤٦ - طبعة حيدر أباد الدكن .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

كفوراً[١] » ، أن تكون « إما »: إن « الشرطية زيدت عليها« ما» . قال : ولا يجوز هذا عند البصريين ، لأن « إن » الشرطية لاتدخل على الأسماء إلا أن تضمر بعد « إن » فعلاً وذلك في نحو : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك »[٢] ، أضمر « استجارك » بعد « إن » ودل عليه الثاني فحسن لذلك حذفه ، ولا يحسن اضمار فعل بعد « إن » ـ ههنا ـ لأنه يلزم رفع « شاكر » بذلك الفعل . وأيضاً فإنه لادليل على ذلك الفعـــل المضمر في الكلام[٣] انتهى كلامه .

قال ابن الشجري : وهذا القول منه ليس بصحيح ، لأن النحويين يضمرون بعد إن الشرطية فعلاً يفسره ما بعده لأنه من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد « إن » بكونه فاعلاً لذلك المضمر ، كقولك : إن زيد زارني أكرمته ، تريد إن زارني زيد ، وكذلك إن زيد حضر حادثته ، تريد : إن حضر زيد ، وكقوله تعالى : « إن امرؤ هلك »[٤] و « إن امرأة خافت »[٥] و « إن أحد من المشركين استجارك » .

هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة ، وهذه الظاهرة مفسرة لها ، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالاً تنصب الاسم بأنه مفعول ، كقولك : إن زيداً أكرمته نفعك ، تريد : إن أكرمت زيداً ، ومنه قول النمر بن تولب :

لاتجزَعي إن منفساً أهلكتُه وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلكَ فاجزَعي

أراد إن أهلكت منفساً . وإذا عرفت هذا فليس يلزم « شاكر »

---

(١) الانسان : ٣ (٢) التوبة : ٦

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٣٥

(٤) النساء : ١٧٥ (٥) النساء : ١٢٧

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

أن يرتفع في قول من قال : إن « إما » شرطية ، وقوله لادليل على الفعل المضمر في الكلام يعني في قوله « إما شاكراً وإما كفوراً » قول بعيد من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام ، لأن المضمر - ههنا - يشهد بإضماره القلوب وهو « كان » وذلك أن سيبويه لايرى إضمار « كان » إلا في مثل هـــذا المكان ، كقولك : أنا أزورك إن قريباً وإن بعيداً ، تريد : إن كنت قريباً وإن كنت بعيداً ، ومن ذلك البيت المشهور ، وهو للنعمان ابن المنـذر :

قد قيلَ ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارُك مِن شيء إذا قيلا

وقول ليلى الأخيلية :

لاتقرَبنَّ الدهرَ آلَ مطرفَ إن ظالماً فيهم وإن مظلوما

أي : إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً ، وكذلك التقدير : هديناه السبيل إن كان شاكراً وإن كان كفوراً . وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به « إن » وربما استعمله الشاعر مع غيرها ، كقوله :

صعـدة نابتـــة في حائر أينما الريحُ تميلها تَميل

الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تثقيف ، وامرأة صعدة : مستوية القامة شبهوها بالقناة . والحائر : المكان الذي يتحير فيه الماء .

ونقول : إن عبارة مكي في هذا المجال موهمة كما فهم ابن الشجري ، ولعل عذر مكي في هذا هو الاختصار ولو أننا رجعنا نستنطق كتب مكي التي بين أيدينا ، فإننا سنتعرف على حقيقة رأيه بوضوح .

وأقرب شيء بين يديّ الآن كتابه « الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن وأنواع علومه » فماذا قال فيه :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

قال مكي : « وأجاز الفراء أن يكون « ما » زائدة و « إن » للشرط ، والمعنى ـ على هذا ـ : إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر . وفيه بعد ، لأن « إن » التي للشرط لاتقع على الأسماء إلا بإضمار فعل ، ولا يحسن ذلك هنا ، وقيل تقديره ـ على قول الفراء : إن كان شاكراً أو كان كفوراً » .

وهكذا نرى أن مكياً لم يغب عن باله أبداً أن « إن » الشرطية يمكن تقدير فعل بعدها ينصب الاسم ، كما يمكن تقدير فعل يرفع الاسم وأنه يعرف التقدير الذي جاء به ابن الشجري بعده بزمن بعيد وكل ماهنالك أن مكياً لايستحسن هـــذا التقدير هنا ، لأنه بعيد في المعنى ، ولا ينسجم مع التفسير .

وعلى هذا فاعتراض ابن الشجري غير وارد ، لأن مكياً لم يصرح في في كتاب المشكل بعدم جواز تقدير فعل ينصب الفعل بعد إن ، بل استبعده ، ثم هو في كتاب الهداية يصرح بأن هذا الرأي للفراء ويأتي بتقديره على رأي الفراء ناصباً للاسم بعده ، دون أن يصرح بعدم جواز ذلك .

وبعد : أرجو أن تكون هذه الدراسة قد حققت ما كنت آمل من كشف ملابسات أحاطت بالحقيقة وغبشتها ، ورفعت حيفاً وظلماً عن عالم من علماء العربيـة توارى خلف ألف عام من السنين لم يكن باستطاعته أن يقول كلمة في الدفاع عن نفسه أو يرد ما نسب إليه من زلات وأخطاء سائلاً المولى ـ عز وجل ـ أن يأخذ بناصيتنا إلى مافيه رضاه ، وأن يجنبنا عثرات الطريق ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أحمد حسن فرحات

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net